يحتفل هذه الأيام بذكرى إنشائه

«ديوان المحاسبة».. صرح رقابي يستمر في التطوير والعطاء

في السابع من يوليو من كل عام يحتفل ديوان المحاسبة بذكرى إنشائه في عام 1964 ومع صدور الدستور الكويتي في 11 نوفمبر عام 1962 الذي عني بالنص صراحة على إنشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله، حيث نصت المادة رقم «151» من دستور الكويت على أن « ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقاً بمجلس الأمة، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريرا سنوياً عن أعماله وملاحظاته». وتنفيذاً لذلك فقد صدر القانون رقم 30 لعام 1964 بتاريخ 7 يوليو بإنشاء الديوان.

ويسعى ديوان المحاسبة بالكويت لإعطاء عمله الرقابي انطلاقة جديدة تتلاءم مع الاهتمام المتزايد بين فئات المجتمع بالكيفية التي تعمل بها الإدارة الحكومية وبالمدى الذي تحقق به الأهداف المخططة وذلك في إطار ما نص عليه قانون إنشاء الديوان رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته.

كما أعطت بعض القوانين الأخرى للديوان صلاحيات رقابية يمارسها وفقا لما تضمنتها تلك القوانين، منها قانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، وقانون رقم 25 لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة.

ويصدر ديوان المحاسبة العديد من التقارير الرقابية التي تتضمن ما يراه من توصيات في شأن دعم المساءلة وزيادة فعالية الإدارة المالية للدولة، كما يعطي الديوان أهمية لما يظهر من ملاحظات خاصة إذا كان تكرارها يمثل ظاهرة عامة، حيث يتم إعداد دراسات تحليلية متعمقة لتلك الظواهر وذلك للوقوف على الأسباب الحقيقية لتكرارها واقتراح الوسائل والأساليب التي تعمل على تلافيها، كما أن الديوان يولي المخالفات عناية فائقة لما ذلك من أهمية في دعم المساءلة ومحاسبة مرتكبيها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون إنشائه.

نشأة ديوان المحاسبة

صدر دستور الكويت في 11 نوفمبر سنة 1962، وقد عني بالنص صراحة على إنشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله، إيمانا بأن المال العام هو عصب الدولة وعماد نهضتها ومن ثم يجب أن يحاط بسياج من الحماية لضمان جبايته كاملا دون نقص أو تقصير وإنفاقه فيما يفي بإشباع احتياجات أفراد المجتمع ويعود عليهم بالنفع دون إسراف أو تقتير.

أهداف ديوان المحاسبة

يهدف الديوان أساساً الى تحقيق رقابة فعالة على المال العام بما يكفل حمايته وضمان استخدامه الاستخدام الأمثل والتأكد من تحقيق الخطط والبرامج لأهدافها وبلوغ غاياتها.

وقد حرص الديوان من خلال ممارسته لعمله الرقابي على تكوين علاقات قوية وبناءة مع الجهات المشمولة برقابته من خلال تبنيه لشعار « شركاء ورقباء» وأسهم في معاونة الجهات على انتظام الأعمال المالية والمحاسبية بها، والعمل على إيجاد الحلول لما يواجهها من صعوبات خلال أدائها لمهامها، وذلك من خلال تعاون فعال مع مختلف الجهات المسؤولة بالدولة وعلى كافة المستويات.

الصرعاوي يتوسط وفد الاجتماع الرابع عشر لمشروع بحث الأسوساي الحادي عشر

تأكيداً على توفير الاستقلال لديوان المحاسبة كي يتمكن من أداء مهامه الرقابية بكفاءة وحيادية، فقد نصت المادة الأولى من قانون إنشاء الديوان على ما يلي: «تنشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى «ديوان المحاسبة» وتلحق بمجلس الأمة» كما أن قانون إنشاء الديوان بما تضمنه من مواد وفر الاستقلالية في جميع المجالات منها الاستقلال الوظيفي والإداري والمالي.

الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة

رقابة الديوان المالية الجهات التالية:

1 – الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة.

2 – البلديات وسائر الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.

3 – الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة أو للبلديات أو لغيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.

4 – الشركات والمؤسسات التي يكون للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة الأخرى نصيب في رأس مالها لا يقل عن 50 في المئة منه أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح.

–5الشركات المرخص لها باستغلال أو إدارة مرفق من المرافق العامة للدولة أو الممنوحة امتيازا لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فيها.

وحدد قانون إنشاء الديوان اختصاصاته الرقابية على القطاع الحكومي والتي اشتملت على فحص ومراجعة كل من الإيرادات – المصروفات – شؤون التوظف – المناقصات والممارسات والعقود والارتباطات – العهد والمخازن والمستودعات العامة وفروعها وما في حكمها – حسابات التسوية من أمانات وعهد والحسابات الجارية والحسابات النظامية – السلف والقروض الممنوحة من الدولة أو إحدى المؤسسات أو الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة

أو المعقودة لصالحها –أوجه استثمار أموال الدولة –الحساب الختامي عن السنة المالية المنقضية لكل من الدولة والهيئات والمؤسسات العامة التي تربط ميزانيتها بقوانين –كل حساب أو عمل آخر يعهد إليه بفحصه ومراجعته من قبل مجلس الأمة أو مجلس الوزراء –اللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية.

كيفية مباشرة ديوان المحاسبة لاختصاصاته

يباشر الديوان اختصاصاته عن طريق التدقيق والفحص والمراجعة وقد يتم التدقيق مفاجئا، ويعهد بهذه الأعمال إلى موظفي الديوان الفنيين الذين يشترط في كل منهم أن يكون حاصلاً على مؤهل عال في الحقوق أو التجارة من كلية جامعية معترف بها من الجهة المختصة بالكويت، أو ما يعادلها، كما أن الديوان قد دعم جهازه الفني بالمختصين ذوي الخبرة في مجالات الهندسة والكمبيوتر والإدارة لزيادة فعالية رقابته وشمولها ويتم التدقيق في مقر الجهات أو مقر الديوان وفقا لما يراه الديوان محققا لمصلحة العمل.

الأساليب الرقابية التي يتبعها الديوان

يمارس الديوان رقابته المالية وفقاً لأسلوبين من أساليب الرقابة يتلاءمان مع أوضاع دولة الكويت ونظمها وظروفها حيث جمع بين أسلوبي الرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة وجعل الأصل للرقابة اللاحقة، فالرقابة المسبقة تتم قبل الارتباط بمصروف أو صرفه فعلاً وذلك على المناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة ومشاريع الارتباط أو الاتفاق حالة بلوغ أي منها مائة ألف دينار، فاكثر وأما الرقابة اللاحقة فهي تتم بعد عمليات الارتباط أو الصرف وتشمل كافة أوجه التصرفات الإدارية والمالية.

التقارير التي يقدمها الديوان

يقوم الديوان بإعداد تقارير عن نتائج فحص ومراجعة سجلات ومستندات الجهات المشمولة رقابته وإبلاغ الجهات بها ومن تلك التقارير ما يلي:

1 – تقرير دوري يتم إرساله إلى الجهات المشمولة برقابته متضمناً نتائج الفحص والتفتيش على الأعمال والتصرفات التي تمت خلال الفترة المالية ويجب على كل جهة أن تقوم بإرسال ردها على نتائج الفحص خلال شهر من تاريخ إبلاغها إليها.

2 – تقرير سنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تربط ميزانيتها بقوانين وحساباتها الختامية عن السنة المالية المنقضية ويقدم التقرير إلى رئيس الدولة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء ووزير المالية في موعد أقصاه نهاية أكتوبر من كل عام.

3 – تقارير خاصة يعدها الديوان عن التكليفات الرسمية التي تتم من قبل مجلس الأمة أو مجلس الوزراء.

4 – تقرير نصف سنوي عن الأموال المستثمرة طبقاً للقانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

5 – تقرير عن الحالة المالية للدولة يقدم سنوياً.

6 – تقرير بإنجاز تكليف مجلس الأمة عن العقود المخاطبة بأحكام القانون رقم 25 لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات.

7 – تقارير أخرى على مدار السنة في المسائل التي يرى رئيس الديوان أنها بدرجة من الأهمية والخطورة تستدعي سرعة النظر فيها.

الأنشطة الدولية لديوان المحاسبة

يشارك ديوان المحاسبة في عدة منظمات رقابية دولية وإقليمية وعربية، وذلك لتبادل المعارف والخبرات والاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الرقابة، ومن أهم تلك المنظمات التي يشارك فيها الديوان على المستوى الدولي، المنظمة الدولية لهيئات الرقابة العليا (الإنتوساي) وهي منظمة يشارك فيها الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة وقد انضم إليها الديوان عام 1968، ويشارك الديوان في أنشطتها المختلفة وكذلك في العديد من لجانها المشكلة التي تعمل على تطوير التوجيهات الخاصة بمواضيع معينة مثل اللجنة الدائمة لتدقيق تقنية المعلومات ومجموعة عمل الإنتوساي لشئون المراجعة البيئية واللجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة ومجموعة العمل المعنية بتدقيق المشتريات العامة.

وعلى المستوى الإقليمي يشارك الديوان في عضوية المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساي) وذلك منذ عام 1984، ويسهم في دعم أنشطتها المختلفة حيث شارك في مجلس مديري المنظمة وعضوية إحدى لجانها الهامة وهي لجنة التدريب لفترتين متتاليتين وهو الحد الأقصى الذي حدده النظام الأساسي للمنظمة، وكذلك المشاركة في عضوية لجنة الأسوساي الإقليمية لشئون المراجعة البيئية.

شمات

تحرك كويتي

الوساطة الكويتية ، وبعقد لقاءات مع كبار المسؤولين الكويتيين ، لمواصلة مناقشة جهود حل الخلاف الخليجي ، وهو المسؤول الغربي الثالث الذي يزور الكويت بعد زيارة نظيريه الألماني زاغمار غابرييل والبريطاني بوريس جونسون ، بالإضافة الى نائب الأمين العام للأمم المتحدة جيفري فيلتمان الذي زار الكويت الاسبوع الماضي.

في هذا السياق أعلن مستشار وزير الخارجية الأميركي أر.سي. هاموند ان الوزير سيستعرض خلال زيارته الى الكويت ودول خليجية ، سبل كسر جمود الموقف ، بعد رفض قطر 13 مطلبا وضعتها السعودية والإمارات والبحرين ومصر كشروط لرفع العقوبات.

أضاف أن زيارة السعودية وقطر تتعلق بفن الممكن ، قائلا إن المطالب الثلاثة عشر «انتهت... لا تستحق العودة إليها بشكل مجمل.. هناك أمور يمكن أن تنجح من بينها».

وأكدت مصادر مطلعة أن أفكار تيلرسون ان تكون بمثابة عن مساعيالكويت في هذا الصدد بقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ، مشيرة إلى أن اختيار تيلرسون للكويت، أي دولة الوساطة، مقرا لبيت فيه ليالي ثلاثا، وينطلق منها إلى الرياض ثم الدوحة، ويعود إليها، يوجه رسالة واضحة إلى أطراف الأزمة مفادها أن رئيس الدبلوماسية الأميركية شديد الحياد بين الطرفين، وأنه لا يرغب أن يُحسب عليه أنه بات ليلة واحدة في إحدى الدول المعنية مباشرة بالأزمة.

وكان البيان المقتضب الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية حول جدول أعمال جولة تيلرسون «المكوكية»، قد اكتفى بالقول إنها «تسعى لتخفيف التوترات الناجمة»، مع حرص البيان على القول إن الوزير «سيستخدم الكويت كقاعدة لإقامته». ولم يوضح البيان، ولا التسريبات التي خرجت عن لقاء الوزير الأميركي مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في إسطنبول، ما إذا كان مرور الرجل في الأراضي التركية، آتيا من أوكرانيا، مساء الأحد، يتعلق بأزمة الخليج أو أنه يتصل بعناوين خلافية كثيرة بين واشنطن وأنقرة، خصوصا حول سورية والمليشيات الكردية هناك. لكن لمجرد انتقال تيلرسون من إسطنبول إلى الكويت، التي يزورها أردوغان قريباً، من ضمن جولة خليجية شاملة أيضا، كل ذلك يجعل من ارتباط التلقات أمرا حتميا، ويعزز من فرضية أن الحملة ضد قطر تتجه إلى التجميد أو إلى التفاوض أو إلى التعليق، مؤقتا على الأقل.

في سياق متصل أعربت السعودية عن الشكر والتقدير لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ، على مساعيه وجهوده لحل الأزمة مع الحكومة القطرية.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن مجلس الوزراء السعودي الذي انعقد أمس ، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ، اعرب عن الشكر لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ، لحرصه على وحدة الصف الخليجي والعربي.

يأتي هذا في وقت اعربت فيه دول عربية واجنبية عدة عن دعمها للوساطة ، التي يقودها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد.

من جهته أعرب الرئيس التركي رجب طيب اردوغان عن تأييده لجهود الوساطة التي تبذلها دولة الكويت ، من اجل حل الأزمة الخليجية.

جاء ذلك في تصريح صحفي نشرته صحيفة «حرييت ديلي نيوز» التركية على موقعها الالكتروني ، مساء يوم أمس الأول الأحد ، لدى عودة اردوغان من مدينة هامبورغ الألمانية ، على حضوره اجتماعات قمة مجموعة العشرين «جي 20».

ونقلت الصحيفة عن اردوغان القول ان الكويت تلعب دور الوسيط في هذه المسألة ، مشيرا الى انه سيقوم بجولة خليجية ، للمساهمة في اعادة الحوار بين الطرفين.

أضاف «نخطط لزيارة قطر والكويت والسعودية على وجه التحديد في جولة دبلوماسية ، خاصة بعد 15 يوليو» ، والتي تصادف الذكرى الاولى لمحاولة الانقلاب الفاشل.

واوضح انه بحث الازمة الخليجية مع نظيريه الامريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين ، واكد لجميع القادة الذين التقاهم على هامش قمة مجموعة العشرين ، الحاجة الى ايجاد حل للازمة عن طريق الحوار.

من جهة أخرى بحث نائب وزير الخارجية خالد الجارالله ، مع القائم بأعمال سفارة روسيا الاتحادية لدى الكويت حمدر حمزاتوف امس ، تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية ، إضافة إلى استعراض أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين.

الجيش الكويتي

1 – مصر (10 عالميا)
2 – السعودية (22 عالميا)
3 – الجزائر (23 عالميا)
4 – سوريا (44 عالميا)
5 – المغرب (54 عالميا)
6 – العراق (59 عالميا)
7 – الإمارات (60 عالميا)
8 – اليمن (64 عالميا)
9 – السودان (71 عالميا)
10 – الأردن (72 عالميا)
11 – ليبيا (73 عالميا)
12 – تونس (78 عالميا)
13 – سلطنة عمان (79 عالميا)
14 – الكويت (80 عالميا)
15 – قطر (91 عالميا)
16 – البحرين (94 عالميا)
17 – لبنان (98 عالميا)
18 – الصومال (128 عالميا)
19 – موريتانيا (130 عالميا)

وجاء ترتيب الدول العشر الأولى في القائمة على النحو التالي:

1 – الولايات المتحدة
2 – روسيا
3 – الصين
4 – الهند
5 – فرنسا
6 – بريطانيا
7 – اليابان
8 – تركيا
9 – ألمانيا
10 – مصر

تكليف مشغل

وتنفيذ بنود وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي ، وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي أمس ، برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، على توصية اللجنة الاقتصادية ، بشأن دمج الهيئة العامة للشباب بمكتب وزير الدولة لشئون الشباب ، وقرر مجلس الوزراء تكليف مكتب وزير الدولة لشئون الشباب بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع لإعداد الأداة القانونية اللازمة وإقرارها بالصيغة القانونية المناسبة ، ومواقاة مجلس الوزراء بما ينتهي اليه الأمر خلال شهر من تاريخه .

كما اطلع المجلس أيضا على توصية اللجنة بشأن العرض المرئي المقدم من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بشأن الرؤية الاستراتيجية للصندوق ، والذي تضمن رؤية الصندوق وأهدافه في خلق فرص عمل منتجة للكويتيين وخلق البيئة الملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المطروحة .

من جهة أخرى قرر مجلس الوزراء التعميم على جميع الجهات الحكومية بضرورة الالتزام بالدورة المستندية ، والإجراءات اللازمة لتفعيل الطوابع المالية الإلكترونية الحكومية ، بما يتوافق مع التعاميم والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن .

وكان رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، قد أحاط مجلس الوزراء علما في مستهل اجتماعه ، بحصيلة الجهود والاتصالات التي تقوم بها دولة الكويت بقيادة صاحب السمو الأمير ، في إطار مساعيه الحميدة لاحتواء التطورات السلبية التي تشهدها الساحة الخليجية ، وإيجاد السبل الكفيلة بمعالجتها والحفاظ على وحدة دول مجلس التعاون الخليجي ولحمة شعوبها .

وشرح الخالد للمجلس نتائج الزيارات التي قام بها للبلاد مؤخرا كل من الوزير المسئول عن الشئون الخارجية بسلطنة عمان يوسف بن علوي ، ووزير الخارجية في الأرجنتين سيغمار غابريل ، ووزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون ، ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون السياسية جيفري فيلتمان ، حيث تم خلال هذه الزيارات بحث العلاقات المشتركة وآخر التطورات بشأن الخلاف الخليجي وسبل احتوائه ، وبحث آخر المستجدات السياسية في المنطقة .

ثم أحاط وزير التربية ووزير التعليم العالي د . محمد الفارس مجلس الوزراء علما ، بحيثيات ما تناقلته وسائل الإعلام مؤخرا حول موضوع «الشهادات الوهمية أو المزورة» ، موضحا بأن هذه القضية مطروحة أمام مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، باعتبارها الجهة المعنية وفقا لقانون الهيئة ، وتخضع للتحقيق الجاد من قبل لجنة تحقيق حيادية متخصصة تتولى استكمال كافة البيانات والمعلومات وتحديد أوجه الخلل والمسئولين عنه ، تمهيدا لمحاسبتهم وفقا للقانون ، بما لا يسمح بالاستجابة لأي ضغوط تستهدف التأثير على سير التحقيق ونتائجه وتحمل المقصرين لمسئولياتهم ، مؤكدا بأن ما يحكم هذه المسألة هو السمعة الأكاديمية والمصلحة العامة وحماية أبنائنا ومؤسساتنا التعليمية من أي ضرر.

وقد أشاد مجلس الوزراء بالخطوات التي تم اتخاذها في التعامل مع هذه المسألة ، معربا عن دعمه ومساندته للوزير في تصديه لكل ما يستهدف العملية التعليمية وأبنائنا الطلاب من أسباب الخلل .

ومن جانب آخر أدان مجلس الوزراء الهجوم الإرهابي الذي وقع في حي السورة بمدينة القطيف في المملكة العربية السعودية ، والذي أدى إلى استشهاد رجل أمن وإصابة آخرين ، كما أدان الهجمات الإرهابية على مواقع للجيش المصري في سيناء ، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من أفراد الشرطة، مؤكدا موقف دولة الكويت الرافض للإرهاب بكافة صوره وأشكاله وأهدافه ، وكذلك تأييدها ودعمها لكافة الإجراءات التي تتخذها كل من السعودية ومصر ، للحفاظ على أمنها واستقرارهما.

«البلدي» يوافق

ومن الطلبات التي وافق عليها المجلس كذلك تخصيص موقع لإقامة صالة أفراح بمنطقة ثيماء ، وطلب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تخصيص موقع لإقامة مسجد بمنطقة جليب الشيوخ ، ضمن منطقة الاستعمالات الحكومية وإقامة محطة تقوية ارسال واستقبال لوزارة المواصلات بمنطقة اشبيلية.

وأوصى المجلس بالموافقة على مشروع المخطط المحلي للمنطقة الغربية «المنطقة الإقليمية الخامسة» ، اضافة للمناطق الإقليمية ضمن المخطط الهيكلي للدولة.

كما وافق المجلس على دخول العضو الدكتور حسن كمال عضوا في لجنة الإصلاح والتطوير ، وانتخابه مقررا في اللجنة الفنية ، اضافة لدخول العضو الدكتور منصور خرينج عضوا في اللجنة البيئية.

في المقابل رفض المجلس عددا من الطلبات ، منها اقتراح اضافة نشاط تجارة عامة ونشاط مقاولات عامة للمباني بالائحة الخاصة في المناطق الحرفية ، وتعديل حدود الشارع لتعارض مع الحديقة في منطقة الفردوس.

ورفض المجلس أيضا طلبا لوزارة التربية ، لتخصيص موقع لإنشاء مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة الفروانية ، إضافة إلى طلب للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لتوسعة حيازة زراعية بمنطقة الصليبية الزراعية.

نواب: 20 مليار

إدارة الشركة بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية لو من ينوب عنه ، كما تناقش لجنة الشؤون الخارجية الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها .

من جهة أخرى ثمن النائب رياض العدساني جهود لجنة الميزانيات والكتب الفني لرصد المبالغ للتراكمة ، والدفعات الخارجية التي لم تسوّ ، والتي بلغت 3.8 مليارات دينار وتخص مجالس أمة سابقة.

وقال العدساني إن حساب العهد خارج أبواب الميزانية ويناقش في الحساب الختامي ، مشيرا إلى أن تلك المبالغ كانت في مجلس 2009م 105 مليار وفي 2013 بلغ المبلغ 3.8 مليارات دينار منها 700 شخص صندوق الأسر.

أضاف: على سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصعود إلى منصة الاستجواب والرد على هذه الأمور ، خلال جلسة استجواب علنية وليست سرية، مؤكدا مسؤولية النواب في جعل جلسة الاستجواب علنية لإطلاع الشعب الكويتي على التفاصيل.

وبين أن هناك أرباحا محتجزة بقيمة 20 مليارا، يجب أن تحول لتعزيز خزانة الدولة، لافتا إلى أن هناك مبالغ مستحقة بما يقارب مليارَي دينار لم تورد إلى الميزانية.

وأكد العدساني أن الوضع المالي للدولة منهالك في ظل عدم تعزيز الميزانية العامة، معتبرا أنه إذا لم تتم إجراءات حاسمة وثيات صارمة لمعالجة هذا الأمر ، فسوف يستجوب سمو رئيس الوزراء.

وطالب سمو رئيس الوزراء بالتحرك الجاد لمعالجة هذا الملف ، مؤكدا أن الحكومة بأكملها ستكون تحت المجهر ، وأي مقصر أو متجاوز فستتم محاسبته.

ورأى أن وضع البصمة للقياديين والموظفين لن يعالج المشكلة ، مشددا على ضرورة معاقبة المقصرين والفاسدين والمتجاوزين الذين يعرقلون مصالح الناس وأن البعض منهم لا يعرف مكان دواسه.

وأكد أهمية التركيز على الاستثمارات الخارجية وتعزيزها ، ومعالجة الشبهات والانحرافات المالية فيها وتحقيق إيرادات لتعزيز المسار.

أضاف: وضعنا قيدا بالا يتم الصرف إلا بمستندات دالة ، والتنسيق مع الجهات الرقابية ، وهذا القيد لم يكن موجودا في المجالس السابقة.

وأكد العدساني استمراره في تقديم القوانين التي تقلص الأسعار ، ورفض المساس بجيب المواطن ، وطالب الحكومة خلال فترة الصيف بمعالجة كل الإخفاقات وتعزيز دور القطاع الخاص ودعم الشباب ومعالجة التركيبة السكانية.

بدوره أوضح النائب صالح عاشور أن مبلغ الـ 3.8 مليارات دينار التي تم صرفها، بتجاوز للميزانية ومن دون سندات قانونية، هي مبالغ متراكمة وترجع إلى فترة ما قبل الغزو.

وقال عاشور إن السلطة الرقابية لرصد العهد والأمانات والحسابات الختامية ترجع إلى ديوان المحاسبة.

وبين أن أصل قضية العهد ظهرت بوضوح في مجلس 1992 إذ إنه قبل هذا التاريخ لم تكن هناك حياة برلمانية بسبب الغزو، مشيرا إلى أن المبلغ وصل إلى 187 مليون دينار في ميزانية السنة المالية 1994 / 1995.

وذكر أن أهم بنود صرف العهد في تلك الميزانية كان للمكاتب الثقافية والصحية والتحويلات الخارجية للسفارات.

أضاف أن العهد تضخمت بنسبة 1923 في المئة على مر السنوات منذ عام 1922 إلى الآن، لافتا إلى أن ديوان المحاسبة أوضح في السنة المالية 2004 /2005 وجود رصيد للعهد بمبلغ 456 مليون دينار.

وقال إن أهم أسباب هذه العهد الصرف بدون موافقة من شؤون الميزانية بوزارة المالية مبينا أن القضية أثيرت أول مرة بشكل واضح في مجلس ٢٠١٣ عبر تقرير حمل الرقم ٣٩ للجنة الميزانيات والحساب الختامي.

ولفت عاشور إلى أن المجلس الحالي تناول هذه القضية في التقرير رقم ٤١ للجنة الميزانيات والحساب الختامي مشيرا إلى أنه أثار هذا الموضوع في الجلسة الختامية بتاريخ 8 يونيو الماضي.

وبين أن أكبر مبلغ متضخم بالعهد يعود لوزارة الصحة بمبلغ ٦٥٤ مليون دينار وكذلك المبالغ المصروفة للمكاتب الثقافية التعليمية الخارجية والتحويلات لوزارة الخارجية.

وشدد عاشور على ضرورة أن تقوم الحكومة بمعالجة القضية وإرسال تعليمات واضحة إلى الجهات المعنية بعدم الصرف بدون أخذ الموافقة من إدارة الميزانيات في وزارة المالية مؤكدا أن الأوان قد حان لمعالجة جذرية لهذه القضية والوقوف على أسبابها.

بوشهري: لن نقطع

أن التعرفة الجديدة لن تمس جيوب المواطنين ، وسوف تقتصر على القطاعات الاستثمارية والتجارية والحكومية .

وأوضح بوشهري أنه أصدر تعميما يقضي بتسهيل عمليات الاستقطاع من الراتب لمبالغ فواتير الكهرباء ، لافتا الى أن «ذلك سيساعد المتعسرين في دفع الديون المستحقة عليهم للوزارة عبر أقساط مريحة».

وقال إن 20 ألف موظف لدى الوزارة يعملون لتأمين خدمات الكهرباء والماء لجميع المستهلكين ، موضحا أن هذه الخدمات تمر بثلاثة مراحل هي: مرحلة إنتاج الكهرباء وتحوي توربينات ومعدات غالية الثمن، ومرحلة النقل ، ومرحلة شبكة التوزيع».

أضاف أن «الكويت لديها 7 محطات انتاج في مناطق «الصبية و الشويخ و الدوحة الشرقية و الدوحة الغربية و الشعيبة و الزور الجنوبية والزور الشمالية»، مطمئنا أن «الإنتاج الكهربائي هذا العام 16.700 ألف ميغاواط وقد يصل الإنتاج الى 14.300 ميغاواط وان الموجود في الشبكة يغطي الطلب، وخلال 11 يونيو وصل الإنتاج إلى 13.440 ميغاواط مقارنة باعلى رقم 13.390 ميغاواط اي بزيادة 50 ميغاواط».

وتوقع أن» يصل الإنتاج الى 14.300 خلال شهر أغسطس المقبل» مؤكدا أن «الوزارة لديها استعداد تام لتغطية الطلب».

وقال بوشهري إن «75% من اجمالي المياه الصحية التي يتم بيعها في أسواق الكويت يتم تعبئتها من مياه الوزارة بعد مرورها بفلاتر وتقنيات معينة لضبط نسبة الأملاح».

وبين أن «الدعم في الميزانية السابقة بلغ مليارين و 400 مليون دينار، وأن فاتورة المحروقات تكلف الدولة مليار و 400 مليون دينار».

وبين أن «تكلفة الكهرباء في الكويت عالية حيث يكلف الكيلو واط 28 فلسا بينما يتم بيعه للمواطن بفلسين، والكويت تستهلك كل يوم 350 الف برميل نفط لانتاج الكهرباء والماء بينما يكلف الجالون الواحد من الماء 6 دنانير ويباع للمستهلك بـ 800 فلسا فقط. وان التكلفة تزيد بزيادة سعر النفط لان الوزارة تشتري النفط من مؤسسة البترول الوطنية بنفس السعر العالمي».

ولفت بوشهري إلى أن «الزيادة في تعرفة الكهرباء والماء ستطال العقارين الاستثماري والتجاري، حيث ستكون بـ 8 فلوس» مشيرا الى أن «السكن الخاص مستبعد من هذه الزيادة». وأن سعر جالون الماء سيرتفع من 800 فلس الى دينار أو دينار ونصف تقريبا.

«الشؤون»: على الجمعيات

الجمعيات الخيرية والمبرات في الوزارة منيرة الكندري ، انه تم مخاطبة الجمعيات الخيرية في الثاني من يوليو الجاري ، لتزويدها بكشوفات تفصيلية بشأن التبرعات التي جمعت في رمضان ، وفقا للائحة التنظيمية للعمل الخيري ، في مدة لا تتجاوز الـ17 من الشهر الحالي.

أضافت الكندري أن هناك عددا من الجمعيات قدمت للشؤون كشوفاتها ، مشددة على أن الوزارة ستتعامل بحزم ، عبر تطبيق اللائحة على أي جهة تتخلف عن تقديم الكشوفات ، بعد انتهاء المهلة الممنوحة.

ونفت ما تردد بشأن تخلف بعض الجمعيات عن تقديم التقرير للشؤون ، مؤكدة أن وزارة الشؤون تقف على مسافة واحدة من كافة الجمعيات الخيرية ، ولا تتوانى في تطبيق القانون واللائحة حال استدعى الأمر ذلك.

وأشادت الكندري بالتزام الجمعيات الخيرية الكويتية والقائمين عليها بالقوانين واللوائح ، وبدورهم في رفع اسم دولة الكويت من خلال الأعمال الخيرية التي ينفذونها في كافة أنحاء العالم.

المحكمة البريطانية

البريطاني مع وزير الدفاع مايكل فالون، ووزيرة التنمية بريتي باتيل، ووزير التجارة ليام فوكس، ونقلته صحيفة «التليغراف» البريطانية واصفة إياه بأنه «غير مسبوق». فقد أكد الوزراء على التزامهم بمواصلة مبيعات الأسلحة إلى الرياض.

قوات النظام

ذكر الإعلام الرسمي أن العملية تستهدف تنظيم داعش.

وأفاد المرصد أن «قوات النظام بدأت هجوما صباح الاثنين على الريف الشمالي الشرقي لمدينة السويداء، ترافق مع قصف للطائرات الحربية على مناطق الهجوم».